

تبنّت الجزائر منذ أوائل الثمانينيات سياسةً طاقويّةً تتضمّن اعتماد مَصادر أنظف؛ من ذلك ترقيّة استعمال «سيرغاز» كوقودٍ بديلٍ، وتجديد مركّبات تمّيع الغاز وربط عشرين قرية في أقصى الجنوب بالطاقة الشمسيّة، تحرير نقل المنتجات المكرّرة وتوزيعها مع إنشاء مؤسسات للمراقبة والضبط. وركّز مخطّط العمل الوطنيّ على الصناعة البتروكيميائيّة، وإنتاج الأسمدة والحديد والصلب، وإدخال تكنولوجيا إنتاج أنظف تقوم على تدوير استعمال النفايات الصناعيّة، واستبدال بعض الموادّ الأوليّة في عمليّة التصنيع. ولمّا كان النقل من القطاعات الرئيسيّة التي تساهم انبعاثاتها في شجّع مخطّط العمل على تجديد المركّبات للحدّ وترويج استعمال الغاز الطبيعيّ وتنظيم حركة المرور في المدن وخارجها. ولا تُستثنى الجزائرُ من إشكال الاحتباس الحراريّ، تعيش أزمة شح المياه وانعكاسات زحف التصحّر على المناطق الشماليّة في التزامها بتنفيذ تدابير التكيّف، بقطاعي المياه والزراعة والواجهة البحريّة والمناطق الهشّة (خصوصاً وتبقى الصّحة البشريّة هي الاستثمار الدائم الذي تجبّ حمايته من مَصادر التلوّث التي تؤثر في نوعيّة المياه والهواء وسامة الأغذية. بحيث وضع قضية الحدّ من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد من بين أبرز أهداف الألفيّة الثالثة.